

## قضية

عون لم يوقع مرسوم التمديد لـ«زين» و«أوراسكوم»:

# الدولة تتسلم قطاع الخلوي؟

كل من واجه التمديد لشركتي الخلوي يستطيع أن يحتفل. الخطوة الاولى تمثلت في رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم التمديد. والخطوة الثانية يفترض ان تعلن اليوم. حارت الدولة قريبة من تسلّم القطاع وإدارته بنفسها



(مروان بو حيدر)

وتقدمت بطلب لتأليف لجنة تحقيق برلمانية. وبالتالي، من كان يظن أن بإمكانه أن يتخطى القانون سيكون اليوم مضطراً إلى التسليم بحقيقة عرض الحائط بكل القوانين حينها كانت التسوية الرئاسية ما زالت قائمة. مذد الجراح من دون اعتراض سيكون مضمطراً إلى التعامل مع الظروف الحالية لا تشبه تلك التي طرأت بشيء. ما بعد 17 تشرين الأول صارت المعادلات مختلفة. الشارع بالمرصاد، وكذلك لجنة الاتصالات التي كشفت عن فساد وهدر بمئات ملايين الدولارات،

واحدة، لا يمكن التمديد لشركتين مدعَى عليهما بجرم الاختلاس الوزير جمال الجراح للشركتين في المرفق العام.ولذلك طالب المنتفضون بأن تدير الدولة القطاع مباشرة إلى حين إجراء مناقصة شفافة. كل هذه الضغوط لن يكون شقير قادراً على مواجهتها، ولذلك سيكون مضطراً إلى التعامل مع تسلم الدولة للقطاع بوصفه فعلاً الخيار الوحيد. حتى أمس لم يكن قد يئس من إمكانية البحث عن مخرج يسمح له بالتمديد بقرار وزير. وإن لفترة وجيزة. تلك إن حصلت لن

## بدران يردّ قرار الموافقة على عقد أوجيرو

طلب رئيس ديوان المحاسبة محمد بدران من الغرفة الناظرة في عقد التشغيل والصيانة الموقع بين وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو، إعادة النظر في قرارها بالموافقة على العقد. وكانت الغرفة السابعة في الديوان، التي ترأسها القاضي زينب حمود وتضم القاضيين سناء كروم وعبد الله الأتات، قد أصدرت قراراً وافقت فيه على مشروع العقد بمغفول رجعي، رغم انتهاء سنة العقد، وبالتالي عدم جدوى حصول عقد نفدّ بكامله على موافقة مسبقة. وهذه الإشكالية ظلت قائمة حتى بعدما استبدلت الموافقة على العقد وعلى التفقات المفترضة بموافقة على الأعمال المنفّذة والفواتير الصادرة فعلاً، بحجة أن بعض الأعمال، ولا سيما أعمال الصيانة، يمكن إخضاعها للرقابة اللاحقة لا المسبقة. فالموافقة المسبقة للديوان، هي بحسب المادة 33 من قانون تنظيمه، من المعاملات الجوهرية لصحة جواز الإنفاق، وبالتالي فإن الموافقة على الإنفاق لا تعوض الموافقة على جواز إنفاقه. وانطلاقاً من هذه المادة، اعتبرت مصادر قانونية أن كل إدارة تخالف مضمونها تقع حكماً ضمن دائرة عقود المصالحة التي تنظر فيها أساساً وزارة العدل من خلال هيئة التشريع والاستشارات.

وقد استعمل بدران صلاحياته بموجب المادة 43 من قانون تنظيم الديوان، ليطالب إعادة النظر في القرار بالموافقة المسبقة، الذي تبيّن أنه صدر عن الغرفة المعنية في 19 كانون الأول الحالي، خلافاً لما سبق أن أعلنه رئيس الديوان بأن القرار لم يصدر حتى يوم الجمعة.

وعليه، فإن الغرفة ستعقد اجتماعاً اليوم لمناقشة طلب بدران، ومناقشة الأسباب الموجبة التي جعلته يتحفّظ على توقيع القرار، وبالتالي تحويله إلى الإدارة المختصة. وسيكون أمام الغرفة مجموعة من الخيارات، أولها إلغاء القرار التزاماً بالأسباب الموجبة التي قدمها رئيس الديوان في طلب إعادة النظر، وبالتالي تحويل العقد إلى وزارة العدل وتحويل العقد إلى عقد مصالحة، وثانيها تعديل القرار، وثالثها الإصرار عليه.

## حسّ عليف

لم تتغيّر مديريةية التوجيه في قيادة الجيش من عاداتها. بدل مصارحة اللبنانيين ببيان رسمي تفصيلي، قررت الردّ عبر «ال بي سي أي»، على ما ورد في «الأخبار» أمس، عن صفقة الصواريخ الفاسدة التي تسلمها الجيش قبل أسابيع. يقول التقرير الذي ظهر في نشرة أخبار «المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشيونال» المسائية إن الجيش لم يفاجأ بما ورد في «الأخبار» لأنه فتح تحقيقاً بشأن صفقة الصواريخ الفاسدة. لكن مصادر الجيش كذبت على معدّ نشرته في «ال بي سي أي»، عندما نفّذ ما نشرته «الأخبار» عن أن عقد شراء الصواريخ بنص على تسلمها في روسيا لا في صربيا. إما أن المصادر المذكورة لم تتطلع على العقد، أو أنها تريد التعمية على أصل المشكلة في هذه الصفقة.

فلو أن الصواريخ تسلّمت في روسيا، لكان ذلك كفيلاً يتسلّم لبنان صواريخ صالحة للتخزين والاستخدام، وبضمانة الدولة الروسية. أما «تهريب» التسليم في صربيا، ومن مخزون صربي، ومن دون أي تواصل مع الحكومة الروسية التي لم تكن تعلم بهذه الصفقة، فهو ممكن الضحية التي ولدتها هذه الصفقة. فما يُعتقد هنا هو أن الشركة الصربية استخدمت اسم روسيا لخداع الجانب اللبناني ويبدو أن في لبنان من «سائر» الشركة الصربية، بأن قبل بفحص الصواريخ في صربيا.

ولتوضيح الأمر، لا بد من ثبت الوقائع وفق الآتي:
-العقد الموقع بين وزير الدفاع السابق يعقوب الصراف، يوم 12 كانون الأول 2017، وشركة «يوغواسبروت» الصربية، بنص على أن تؤمّن الشركة للجيش 2000 صاروخ غراد بقيمة

## تقرير

# النيابات العامة تتعدّى صلاحيّاتها: الإشارة بحق ربيع الأمين غير قانونيّة

بعد الحدّية مستقبلاً عن خير الدين بما أنّه شخصيّة عامة ومصرفي، وطلب حصر التعهّد بعدم التعرّض الشخصي، لذلك أعيد التواصل مع خوري لتزمرّه الإشارة فقط بـ«إزالة ثلاث عبارات مسببة بحق خير الدين من بوستاته، عدم التعرّض بالإهانات الشخصية له، وتعديل بوستاته بشكل فوري لدى القسم التقني في مكتب مكافحة جرائم المعلوماتيّة» أصدرّ تجاوب الأمين معلناً أنّ هاتفه ليس بحوزته وأنه لا يعرف كلمة المرور إلى حسابه عبر «فايسوك»، فكان أن ترك رهن التحقيق وأعطى مهلة 24 ساعة حتى الثانية عشرة ظهر اليوم ليُزور المكتب للتأكد من حذفه العبارات المطلوب منه حذفها.

غير أن المكتب لم ينتظر إلى اليوم، الدافعين عن حقوق المتظاهرين. مخالفة النيابات العامّة للقوانين تكررت بإصدار الأحكام في بيروت ساندرًا خوري إشارة قضائيّة تلزم المخرج ربيع الأمين، وهو قيد التحقيق لمحكمة الأساس بموجب حكم قضائي صادر أمس، حذف منشوراته بحق المحامي أيمن رعد عضو لجنة المحامين الدافعين عن حقوق المتظاهرين. مخالفة النيابات العامّة للقوانين تكررت بإصدار الأحكام في بيروت ساندرًا خوري إشارة قضائيّة تلزم المخرج ربيع الأمين، وهو قيد التحقيق لمحكمة الأساس بموجب حكم قضائي صادر أمس، حذف منشوراته بحق رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الماردي مروان خير الدين وتوقيع تعهّد بعدم التعرّض له من جديد. رفض الأمين إزالة جميع «بوستاته» من جديد إعادة استدعاء الأمين الذي

تسلمها الجيش، اشتبه المسؤول عن تخزينها في أنها ربما من صنع العام 1982.
- فتح الجيش تحقيقاً، وهو ما ذكرته «الأخبار» أمس، وأكدت المصادر لـ«ال بي سي أي». لكن المصادر، وفي موقف شديد الغرابة، قالت ما معناه إن

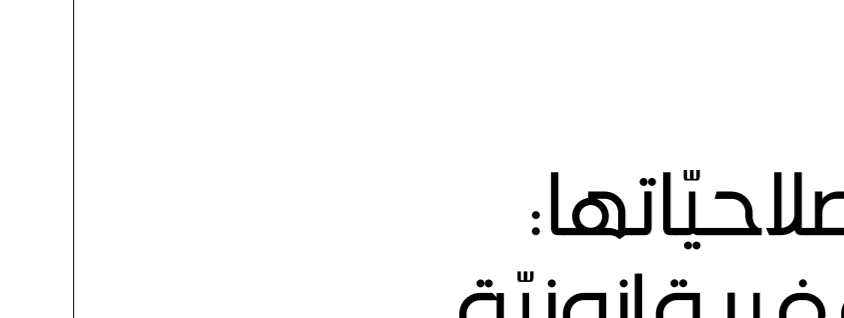
3 ملايين و300 ألف دولار أميركي (الصفحة الأولى من العقد)، وتزعم الشركة، في الصفحة الثانية من العقد، أنها تملك رخصة تصدير من روسيا. وفي العقد أيضاً أن على الشركة أن تؤمّن تاشيرات دخول لمجموعة فنية تابعة للجهة المشترية (الجيش اللبناني) إلى روسيا، لفحص البضاعة التي يوجب العقد «الصفحة الرابعة) التي تكون روية المنشأ، وأن تكون من صنع العام 2017، وأن يجري فحصها في مرافق تابع لروسيا الاقتصادية (الصفحة الرابعة).

- جرى تنفيذ الصفقة بدءاً من أيار 2019، لكن بتغيير جوهري: فصحت بعضه من الجيش الصواريخ في صربيا. ولم يتمّ التواصل مع الجانب الروسي لمعرفة إذا ما كانت هذه الصواريخ من إنتاج روسي بعد العام 2017.
- عادت البعثة العسكرية إلى بيروت، وأرسلت الصواريخ إلى لبنان، وعندما

توريد صواريخ فاسدة للجيش مجدّداً، قضية الصواريخ التي يشتبه في أنها فاسدة هي في الدرجة الأولى قضية سياسية، تتصل بعلاقات لبنان الخارجية، وقضية أم عسكري، وضعية إهدار مال عام. ولا يجوز التسرّ عليها بأي شكل من الأشكال، بذريعة قضايا «الأمن القومي».



(مروان بو حيدر)



أعلنها معركة شخصية ضدّ الأسين، الذي لم يكن الوحيد الذي انتقد عبر مواقع التواصل بسبب صورته في رحلة صيد، وإتهامه الشعب اللبناني بالبذخ، ودعوته الناس إلى التشفّص الثاني، يحضر التاسعة صباح اليوم إلى المكتب، يرافقه محامون من لجنة الدفاع عن المتظاهرين، ويتوقّع أن تنظم وقفة تضامنيّة معه أمام المكتب تزامناً. خلال التحقيق أمس، أصدرّ المخرج والنشاط على حقّ الدستوري في حرية التعبير وفي فضح الفساد وفي الحديث عن الشخصيات العاملة رهن الشأن العام، بما فيها المصرفي والوزير السابق خير الدين. الأخير

كان خارج بيروت.
الأمين عمل بإشارة النيابة العامة وعدل عدداً من بوستاته وأزال بعضها، وعدداً آخر كان إزاله قبل أكثر من أسبوعين. وعلى أساس الاستدعاء الثاني، يحضر التاسعة صباح اليوم إلى المكتب، يرافقه محامون من لجنة الدفاع عن المتظاهرين، ويتوقّع أن تنظم وقفة تضامنيّة معه أمام المكتب تزامناً. خلال التحقيق أمس، أصدرّ المخرج والنشاط على حقّ الدستوري في حرية التعبير وفي فضح الفساد وفي الحديث عن الشخصيات العاملة رهن الشأن العام، بما فيها المصرفي والوزير السابق خير الدين. الأخير

كان خارج بيروت.
الأمين عمل بإشارة النيابة العامة وعدل عدداً من بوستاته وأزال بعضها، وعدداً آخر كان إزاله قبل أكثر من أسبوعين. وعلى أساس الاستدعاء الثاني، يحضر التاسعة صباح اليوم إلى المكتب، يرافقه محامون من لجنة الدفاع عن المتظاهرين، ويتوقّع أن تنظم وقفة تضامنيّة معه أمام المكتب تزامناً. خلال التحقيق أمس، أصدرّ المخرج والنشاط على حقّ الدستوري في حرية التعبير وفي فضح الفساد وفي الحديث عن الشخصيات العاملة رهن الشأن العام، بما فيها المصرفي والوزير السابق خير الدين. الأخير

كان خارج بيروت.
الأمين عمل بإشارة النيابة العامة وعدل عدداً من بوستاته وأزال بعضها، وعدداً آخر كان إزاله قبل أكثر من أسبوعين. وعلى أساس الاستدعاء الثاني، يحضر التاسعة صباح اليوم إلى المكتب، يرافقه محامون من لجنة الدفاع عن المتظاهرين، ويتوقّع أن تنظم وقفة تضامنيّة معه أمام المكتب تزامناً. خلال التحقيق أمس، أصدرّ المخرج والنشاط على حقّ الدستوري في حرية التعبير وفي فضح الفساد وفي الحديث عن الشخصيات العاملة رهن الشأن العام، بما فيها المصرفي والوزير السابق خير الدين. الأخير